في الوضوء عند الامام مالك ولهذا التقرير ظهر مغايرة
المعطوف للمعطوف عليه واطلاق الحق عليه من قبيل اطلاق
اسم الكل على جزئيه وليس المراد به القضايا التي ذهب الى
نسبتها امام من الائمة كقولك النية في الوضوء واجبة حتى لما
علمته واذا علمت ان الحق يطلق على المعاني الخمسة المذكورة
فاعلم ايضا ان الحق من اسمائه تعالى ايضا وانه تجانبعني الحزم
والاحتياط ايضا فالتعبير على الاول عما عدا السوفسطائية
باهل الحق لانهم اثبتوا الحق تعالى دون السوفسطائية
لانهم لما انكروا حقائق الاشياء لم يثبتوا الحق تعالى والتعبير
على الثاني عن اهل السنة والجماعة باهل الحق بمعنى الحزم
والاحتياط مناسب جدا فانهم حفظوا ظاهر السنة
وما جرى عليه الجماعة ولم ينصرفوا عنه لداعي العقل ما امكن
وهو الحزم والاحتياط قوله باعتبار اشتمالها على ذلك
اي اشتمال الاقوال وما عطف عليها على الحكم المطابق للواقع
لكن الاشتمال المذكور بالنظر للاقوال من اشتمال الدال على
المدلول وبالنظر للعقائد والاديان والمذاهب على ما قلناه
من اشتمال الجزئي على الكلي والجار والمجرور راجعين قوله
باعتبار متعلق ببطلق اي يطلق عليها باعتبار المذكور
لا باعتبار ذاتها وفي ذلك اشارة الى ان الاطلاق مجازي
قوله ويقابله الباطل اي فهو الحكم المخالف للواقع ويطلق
الباطل على ما ذكر من الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب
باعتبار الاشتمال المذكور قوله واما الصدق الخ لما بين ان
معنى الحق ومواردا استعماله ومقابله وكان الصدق قريبا
لذلك في الاستعمال ومفسرا بما فسر به الحق كان مظنة ان
يتردد السامع هل هما مترادفان وهل بينهما تفاوت في الاستعمال

وان

وان مقابله ما ذا فذكرا انهما مترادفان وان بينهما تفاوتا
في الاستعمال وان مقابله الكذب فقال واما الصدق قوله
فقد شاع اي عند عموم الناس استعماله في الاقوال خاصة
بخلاف الحق فانه استعمل بمعنى الاديان والمذاهب والعقائد
فيكون الصدق اخص مطلقا من الحق بحسب الاستعمال
الشايع لا بحسب المفهوم لانهما متحدان مفهوما ولاجل كون
الحق اعم من الصدق مطلقا بحسب الاستعمال الشايع اختار
المصنف التعبير بالحق على التعبير بالصدق لئلا يذهب نفس
السامع في وصف اهل الحق كل مذهب ممكن وفي قوله شاع اشارة
الى ان الصدق بحسب الاصل يطلق ايضا على العقائد
والاديان والمذاهب فيكون بحسب الاصل مرادفا للحق وبحسب
الاستعمال الشايع مغايرا له بالخصوص والعموم وعلى هذا
فالمطابق بكسر الموحدة سواء اخذ في مفهوم الحق او في مفهوم
الصدق اذ المميز الشيوع فتامل قوله خاصة اي فلا يطلق
الصدق على العقائد والاديان والمذاهب قوله وقد يفرق
بينهما اي بين الحق والصدق وحاصل ما ذكره من الفرق
ان المطابقة بين الحكم والواقع نسبة بينهما وهي من باب
المفاعلة فتقتضي ان كلا منهما فاعل ومفعول لان صيغة
المفاعلة وضعت للمشاركة بين اثنين في الفاعلية والمفعولية
فيتحقق لكل منهما صفتان كونه مطابقا بالكسر وكونه مطابقا
بالفتح لكن فاعلية الواقع ملحوظة اولا في مفهوم الحق ومفعولية
الحكم ملحوظة ثانيا فيه وفاعلية الحكم ملحوظة اولا في
مفهوم الصدق ومفعولية الواقع ملحوظة ثانيا فيه وعلى هذا
يكون المطابق المأخوذ في مفهوم الحق بفتح الموحدة وفي مفهوم
الصدق بكسرها فيكونان مختلفين مفهوما فحينئذ يكون بناء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)